

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في  
أفريقيا والعالم العربي

اللقاء التشاوري لعام ٢٠٠٧

ورقة عمل حول اسهامات التعليم والديمقراطية في  
تحقيق التطور والاستقرار السياسي والاجتماعي  
والاقتصادي

الدكتور محمدان بخارن  
عضو مجلس الأعيان

## إسهامات التعليم والديمقراطية في تحقيق التطور والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي\*

هناك ارتباط قوي بين القيم الديمقراطية والتعليم إذ أن قيم المساواة والحرية لا تتحقق في أي مجتمع بدون التزام المجتمع بقيم التعليم كما أن الديمقراطية تمثل النهج الذي يساعد المجتمع في رسم السياسات التربوية والاجتماعية والاقتصادية بشكل يتناسب مع المصالح الآنية والمستقبلية في استغلال ثروات البلاد المادية والبشرية ، فالممارسة الديمقراطية تتطلب وعياً بأهمية الدور الذي يلعبه الفرد في مجتمعه .

الديمقراطية ثقافة توجهات وعمل ، ولا يمكن بناؤها إلا من خلال التعليم ، ومنذ الطفولة المبكرة ، بحيث يستوعبها الطفل كطريقة فكر وممارسة ، فنتمو مع العقل لتصبح طريقة حياة وثقافة مجتمعية .

ولا تنمو ثقافة الديمقراطية إلا من خلال الحريات ، حرية التعبير والكلام والكتابة، فالفكر الذي ينمو بدون حدود ، يبدع ويبتكر ، ويصبح ريادياً في التحليق في أجواء خلاقية ليصل إلى المجهول ، ويقود في النهاية إلى العقلانية، وينمي الموضوعية والطريقة العلمية في حل المشكلات الشائكة .

الإصلاح الديمقراطي أصبح ضرورة للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والرخاء والاستقرار في أفريقيا والبلدان العربية لتحقيق السلام القائم على العدل والشرعية وحكم القانون .

وتتمتع شعوب أفريقيا والعالم العربي بتقاليد وثقافة غنية في مجالات الحاكمية والتجارة والعلوم والفنون ، وهي جاهزة لشراكة حقيقية ، من أجل تعزيز الحرية

\* د. عدنان بدران ، مجلس الأعيان الأردني

والديمقراطية لترسيخ الرخاء للجميع في عالم العولمة والتجارة الحرة . ويعتمد الإصلاح الديمقراطي على الذات وعلى بلدان المنطقة ، ويجب إلا يفرض التغيير من الخارج ، فالمنطقة أقدر على معالجة مشكلاتها ونزاعاتها الداخلية من باب مصالحها الوطنية والإقليمية . فحل النزاعات الطويلة الأمد والمريرة يجب أن تأخذ الأولوية في معالجة بؤر التوتر السائدة في المنطقة .

وإن تحقيق التطور في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعتمد أساساً على عملية التعلم في بناء الديمقراطية وعلى ديمقراطية التعليم ، والتي تتشكل من خلال عملية التعلم في البيئات أو الحاضنات التالية :

١. مجتمع الأسرة : هنا يتشكل عقل الطفل بمهارات ومفاهيم القدوة ، لذا فالبيت يشكل المدرسة الأولى في تشكيل الفكر الإنساني في بناء الديمقراطية لتطوير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فالأسرة المتعلمة هي مدرسة صالحة لبناء الذات وبناء روح المواطنة والأخلاقيات ، وحب العمل الجماعي وتنمية الفكر العقلاني والموضوعي ، وتنمية الاستقلالية في الفكر الإبداعي الخلاق . الطفل هنا يقتبس بالحاكاة من البيئة لتشكيل فكره وإبداعاته، ولغاته وعاداته وطرائق تصرفه وأدائه.

٢. مجتمع الرفاق : ويتأثر التلميذ بمجتمع الرفاق في عملية الاقتباس والتعلم في تنمية الديمقراطية ، وثقافة الحوار واحترام الاختلاف في الرأي ، وترسيخ مبادئ أخلاقيات الديمقراطية وبناء المواطنة الصالحة . فهنا ترسخ القيم وتنمي الاتجاهات الايجابية والانتماء الاجتماعي ، وقيم توثيق الروابط لبناء النسيج الاجتماعي المتماسك والوحدة الوطنية .

٣. مجتمع المدرسة : وفي المدرسة يتم تشكيل العقل والفكر الخلاق من خلال منهجية منظمة تنمي التحليل والاستنتاج والفكر الناقد ، كما تتشكل الأخلاقيات والاتجاهات والمهارات المناسبة وخاصة في مرحلة الأساس . لذا يجب الاهتمام بتنمية المواهب لدى الطفل في مرحلة رياض الأطفال ومرحلة الأساس في اللغات والرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات لتنمية المنطق

والأسلوب العلمي في التحليل والاستنتاج ، والتعلم كيف نتعلم ، وكيف نخلق في آفاق الديمقراطية بلا حدود ، لشحن الموهبة في مساحات شاسعة من الإبداع والريادة ، لتحرير الطاقات الفكرية الكامنة إلى مدارات أعلى .

ويبدأ فكر التلميذ بالنضوج في المرحلة الثانوية لتنمية مهارات التعلم ومزاولة الديمقراطية وأخلاقيات العمل . وبذلك تنمو وتشكل الديمقراطية لدى المواطن منذ طفولته المبكرة ، وتتأصل لديه كعادة وطريقة حياة .

٤. مرحلة الجامعة : والجامعة تشكل حاضنة هامة في بناء التعددية الفكرية للطالب ، وإطلاق العناق للفكر أن يخلق في مدارات أعلى ، للوصول إلى الفكر الناقد الخلل ، وإلى الإبداع والابتكار . هنا وفي هذه المرحلة تترسخ الديمقراطية وثقافة الحوار ، وبناء العقلية المفتوحة ، كما تترسخ المهارات في التخصصات المختلفة لرفد السوق بحاجات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٥. مرحلة العمل ما بعد الجامعة : وتبدأ في هذه المرحلة مرحلة التطبيق في وضع المهارات موضع التنفيذ ، مما تحلى به الطالب من تعددية فكرية التي تقود إلى التعددية السياسية والتي تشكل القاعدة لبناء ومأسسة الديمقراطية . كما تبدأ عملية التعلم المستمر وفق احتياجات المجتمع لتنميته وتطويره . ويبدأ الإنسان بممارسة حقوقه والالتزام بواجباته . وهنا يتم استخدام مخرجات التعلم من نوعية وجودة في أداء مميز ينافس الآخرين في الريادة لبناء المجتمع الأفضل .

وتركز إسهامات التعليم والديمقراطية في تحقيق التطور على ثلاث محاور رئيسية :

الأول : في المجال السياسي : إذ أن التقدم نحو الديمقراطية وحكم القانون يستوجب وضع ضمانات فاعلة في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وسيؤدي ذلك إلى شراكة وتعاون والتبادل الحر للأفكار والحل السلمي للخلافات ، وإصلاح أجهزة الدولة والحكم الرشيد وإجراء التغيير نحو الحداثة .

والثاني : في المجال الاجتماعي والثقافي : إذ أن التعليم للجميع وحرية التعبير والمساواة بين الرجال والنساء والولوج إلى تقنيات المعرفة والمعلومات والوصول إلى عمالة بشرية متعلمة ، وبناء المجتمع المعرفي لمواجهة تحديات العولمة ، والانخراط بها ، على قدم وساق مع الآخرين . وهذا يتطلب إلى القضاء على الأمية ، وتوسيع فرص التعليم ، والنهوض به نحو المواطنة والجودة ، لتنمية مجتمع متحرك ، يتغير باستمرار حسب طبيعة متغيرات البيئة المحيطة من ديمغرافيا وجغرافيا .

والثالث : في المجال الاقتصادي : إذ أن خلق فرص العمل هي أولوية للقضاء على الفقر والبطالة وتوزيع مكاسب التنمية على الجميع . هنا علينا توسيع قاعدة الاستثمار ، وجذب الاستثمارات ، والحصول على رؤوس الأموال ، وتشجيع المشروعات الاستثمارية ، وتوفير المناخات المناسبة لنموها من تشريعات وبنية تحتية وغيرها . والنمو الاقتصادي يجب أن يتصف بالشفافية ، ومحاربة الفساد وتوسيع التجارة البينية ، لخلق الأسواق الاقتصادية المشتركة ، وتنمية التنافسية ، لتوفير أفضل السلع بأقل الأسعار للمواطن . وهنا يجب الأخذ بالاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على مخرجات التعلم النوعي والموائم لاحتياجات السوق .

والتنمية تحتاج إلى تعميق مبادئ الديمقراطية والشورى وتوسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية والاجتماعية واحترام أخلاقيات العمل والنظام وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء وتحقيق بناء مجتمع مدني فعال وإعلام مستقل ومسؤول يراقب عن كثب تصرفات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . فالنظم الديمقراطية تحمي حقوق الناس ومصالحهم من دون تمييز وتؤكد على مشاركة الجميع بدون تهميش لأحد ، وتعزز حكم القانون والشفافية .

### التعليم والديمقراطية :

١ . تبرز أهمية البحث من خلال إبراز الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم في تنمية الوعي الديمقراطي لدى المواطنين . فإذا كانت الديمقراطية نظاماً فكرياً وسياسياً واجتماعياً واسعاً يشتمل على القيم والمبادئ ، فمن المسلم به أن المجتمع لن

يمكن من فهم ذلك النظام وممارسته ممارسة سليمة إلا إذا تعلم مبادئه وتدريب عليه . فالتعليم خير وسيلة لتنمية المواطنين المؤمنين بأهمية الديمقراطية والقادرين على فهمها والدفاع عنها وممارستها ممارسة سليمة ، ليكون المجتمع قادراً وجديراً بالعيش في ظل هذا النظام وقادراً على الاستغناء به . أما إذا طبق الديمقراطية مجتمع جاهل بمبادئها ، فقد تكون خطراً على ذلك المجتمع .

ولعلنا نعرف أن من أهم نظمنا التربوية فلسفة إعداد الإنسان للحياة في مجتمع يقوم على الشورى والديمقراطية ، وتأكيد حرية الفرد وأهميته . ولكننا نعلم جيداً أن تحقيق ذلك يتطلب ترجمتها إلى إجراءات عملية وتضمينها المناهج والكتب الدراسية ومناهج إعداد المعلمين وتهيئة المجتمع المدرسي لتحقيق تلك الأهداف .

٢ . ويعتبر التعليم أحد أهم مجالات الصراع الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي، حيث عملت القوى الوطنية المناهضة للاستعمار على استخدام آلياته في مواجهة الهيمنة والاستبداد ، انطلاقاً من أن التعليم يشحذ الإنسان بالتفكير العقلي ويسهم في تشكيل وعي الأجيال الجديدة نحو الاستقلالية ومع أن النظام التعليمي يعبر عن طبيعة وبنية النظام السياسي السائد ، إلا أننا يجب ألا نهمل دور المؤسسة التربوية في ترسيخ الحداثة في " الدولة الحديثة ، والأفكار الحديثة" وتأثيرها على فضاءات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٣ . ومنذ مطلع القرن التاسع عشر ، وبروز مشروع " محمد علي " لبناء دولة مصر الحديثة ، كان التعليم والذي أخذ نمطاً غربياً من أهم آليات هذا المشروع الحداثي في بناء دولة مناقضة للمجتمع التقليدي الذي ساد خلال القرون السابقة ولقد لعب التعليم الحديث - المناقش للمدرسة الدينية - دوراً هاماً في تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كما كان لمخرجاته التعليمية أكبر الأثر في قيادة التغيير والتقدم ومناهضة القديم .

وبعد مرحلة الاستقلال الوطني التي شهدتها العالم العربي خلال القرن العشرين ، تبلور مشروع الحداثة أو التحديث في الإصلاح والنهضة العلمية

والاجتماعية والسياسية وكان التعليم أهم أعبائها ، وفي الوقت الذي ظهرت اتجاهات المراجعة والنقد للحدثة الغربية في أوروبا في أواسط الستينات من القرن الماضي، كان الوطن لعربي يتصور أنه ينجز التحديث الاجتماعي عبر التعليم في نشره عبر الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً ، إلا أنه بقي مفهوم التعليم ودوره في التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي مفهوماً غريباً غير مستقر في الواقع العربي .

ومن هنا ، فشل التعليم في إجراء نقله نوعية في تنمية الثقافة بوصفها ملاصقة لعادات وتقاليد اجتماعية شكلت جزءاً من التراث ، مما أدى إلى شيوع حالة من الفوضى الاجتماعية والاغتراب في المجتمع العربي ، حيث تعيش العديد من بلدانه مجتمع ما قبل الحدثة ومجتمع الحدثة ومجتمع ما بعد الحدثة في لحظة تاريخية واحدة .

### التعليم والحدثة وما بعد الحدثة :

لابد هنا من التنويه بحقب تاريخية ذات إشكاليات اجتماعية هامة تفاعلت مع النظام التربوي ، أثرت وتأثرت به :

١. مجتمع ما قبل الحدثة : مجتمع زراعي متخلف تحكمه قيم تقليدية وعادات خرافية متأصلة تتمثل في التبعية والتجزئة وصراعات مجتمعية تنخر في الجسد السياسي / الاجتماعي بحيث لا يقوى على مجابتهها ، وهي أشبه ما كان يدور في أوروبا الإقطاعية في القرون الوسطى ، من غياب كامل للديمقراطية وحرية الإنسان وحقوقه ، ونظام تربوي لا يجرؤ أن يكون رائداً للمجتمع يظل تابعاً منقاداً له .

٢. مجتمع الحدثة : وهي مرحلة الثورة الصناعية بدءاً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وتمثلت في حرية التعبير والتفكير الموضوعي العقلاني الذي يركز على العلوم والتكنولوجيا والليبرالية في جميع أبعادها بما في ذلك انطلاقة الفكر لآفاق الحرية الدينية والانفرادية بحيث أصبحت مركباً معبراً نحو آفاق

جديدة كما يراها مالكوم برادبري وجيمس مكفارلن . ودخلت الحداثة في صراع مع مجتمع ما قبل الحداثة ، تجلت آثاره في النظام التربوي العربي الذي نجح في واحات ذات مساحة محدودة في إحداث تغيير في مسيرة الحضارة والثقافة العربية ، ولم ينجح في واحات العالم العربي الأوسع ، للاضطلاع بمهمة التغيير والتحديث .

وشهد عصر الحداثة ظهور المجتمع الصناعي وتبلورت معه طبقة اجتماعية جديدة لأول مرة في التاريخ الإنساني وهي طبقة العمال أو " البروليتاريا" حسب المصطلح الماركسي ، وطبقة رجال الأعمال الصناعيين المستثمرين لأموالهم في المشروعات الصناعية وهم " الرأسماليون " . وأحدث التراكم الرأسمالي فائض القيمة مما أسهم في ظهور صراع محتدم بين هاتين الطبقتين: طبقة أرباب العمل المستثمرين ، وطبقة العمال ، وتميزت هذه المرحلة بالابداع التكنولوجي لتطوير الآلة وأدوات الإنتاج نحو الصناعة العملاقة . كما تميزت هذه المرحلة بصراع أيديولوجي بين هاتين الطبقتين أدى إلى الانقلابات المتتالية على النظام الرأسمالي والمجتمع الصناعي الذي قام على أساسه ، وتحويل المجتمع في العديد من البلدان الأوروبية إلى مجتمع اشتراكي بإلغاء الملكية الخاصة وإدارة جميع الموارد من قبل الدولة . وكان على رأس هذا التحول كارل ماركس ولينين وآخرون من المفكرين الثوريين . إلى إن البعض توجه إلى الاتجاه الإصلاحى للنظام الرأسمالي من الداخل ، ياتباع وسائل اجتماعية مختلفة، وكان في مقدمة المفكرين الإصلاحيين في هذا الاتجاه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ، وعالم الاجتماع الإيطالي بارتيو ، وعالم الاجتماع الفرنسي دوركايم . وتأثر المجتمع العربي بما كان يدور في أوروبا من تغيير ، فبعضه تحول إلى مجتمع اشتراكي تم فيه تأمين الملكيات الخاصة تبعاً لذلك ، والبعض الآخر حافظ على بعض خصائص المجتمع الرأسمالي بالأخذ بالإصلاحات المختلفة . هذه التحولات المجتمعية السياسية كان لها أكبر الأثر في إرساء نمطية معينة للنظام التربوي العربي . بالإضافة إلى ذلك فإنه برز ، نتيجة هذين الاتجاهين ،

اتجاه آخر ثالث نحو السلفية للدفاع عن الهوية الإسلامية التي أخذت تفرض منهجاً إسلامياً يمينياً و " أحيانا متطرفاً " للتحصن ضد الاتجاهات الأخرى القادمة من الغرب ، كانت إفرازاته مجتمعاً إسلامياً محافظاً أعاد الحجاب للمرأة، بالإضافة إلى وضع مفاهيم وسلوكيات محافظة ضد القيم الغربية . وعاشت الأمة عصر الحداثة في صراعات أيديولوجية بين تيارات الاشتراكية وتيارات القومية والتيارات الإسلامية ، أسهمت في تفتيت حركة حداثة الأمة، وظهرت خلالها دكتاتوريات تبنت توليتاريات تحويلية لأحد الاتجاهات دون غيرها ، مما نغى حركة صراعات وانقلابات متواصلة أدت إلى عصر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمنطقة . وأدى ذلك كله إلى خلل في النظام التربوي العربي ، وتحجيمه تبعاً للنظام السياسي السائد ، دون أن يتمكن من إتمام حدائته والانطلاق إلى عصر ما بعد الحداثة . وهذا التوتر في النظام التربوي أفرز مجتمعات متوترة يشوبها القلق مما يجنبه المستقبل لها ، مما اضطر العديد من أبنائها إلى الهجرة نحو مجتمع آمن . كما انتظر الباقون حدوث المعجزة للخلاص من هذه الفوضى الغوغائية وعدم الاستقرار .

٣. مجتمع ما بعد الحداثة : وهي المرحلة التي تلت الثورة الصناعية، والبعض ينعته بأنها امتداد للثورة الصناعية . ويرى البعض أنها بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها في الواقع بدأت مع سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ ونهايات الحرب الباردة ، وارتبط ظهورها مع التفكيكية التي نادى بها الفيلسوف الفرنسي جاك ديريدا ، لتصبح ما بعد الحداثة تعبيراً عن عصر المعلومات والاتصال الجماهيري الذي تميز بالديمقراطية والاستهلاكية ، وقادتنا إلى التجارة الحرة ، وذوبان الحدود السياسية أمام تدفق رأس المال والسلع وانتقال القوى البشرية ، وظهر العالم كأنه قرية كونية ، تسمع ملايين من البشر الخبر بعد حدوثه بدقائق ، وأصبح الإنسان يعيش في " عولمة " كونية فرضت على النظام التربوي أن يتجدد بسرعة لإفراز الرأسمال البشري القادرة على التنافس مع غيره لإنتاج السلع والخدمات ، والتحديث وتكوين إنسان الألفية الثالثة .

وأحدثت هذه المرحلة تحديات كبرى للنظام التربوي العربي ومؤسساته الثقافية في إطار الأطروحات الفكرية "كنهاية التاريخ" لفوكوياما و"صدام الحضارات" لهنتنغتون ، ومصير التاريخ والثقافة والهوية "لليونسكو ، وأطروحات السيد ياسين وسعد الدين إبراهيم .. وغيرهم .

ولابد هنا من التوية ، عند الحديث عن الحداثة في علاقتها بواقع التعليم العربي ببعض من أهم خصوصياتها . إن الحداثة مفهوم غربي نشر في الغرب ، وترعرع فيه واكمل مفهومه بعد الثورة الدينية التي أقصت المنظومة الكاثوليكية المتحجرة في ذلك الوقت ، وأفضت إلى ظهور البروتستانتية بقيادة مارتن لوثر (1546) وأرست الأسس الفلسفية للحداثة ، الفردانية والعقلانية (ديكارت 1650) وفلسفة التنوير ، واقرنت بعد الثورة الفرنسية (1789) بمفهوم التقدم للعلوم والاختراعات . وقد تبع ذلك " تفكك العادات والثقافة التقليدية " . ومع ما شهده القرن العشرون من ثورة الاتصالات والمعلومات ، اقرن مفهوم الحداثة بهذه النقلة العلمية التي أصبحت أيديولوجيا عصرنا هذا " أخلاقية مقننة للتغير تتعارض مع الأخلاقية المقننة للتقليد " تبلورت من خلال تفاعلها مع المجتمع وتطوره ، فكانت تتصف بنظام تربوي مرن مفتوح ينمو ويتطور تبعاً لمعطيات وتحديات العصر ، وأصبحت مقترنة بالنسبة للنظام العربي كما لخصها محمد عابد الجابري في أنها " تنتمي إلى عصرنا وتقوم على ثنائية قطع قيود التبعية وكسر قيود التقليد " . وإذا كنا غير مساهمين في مسيرة الحداثة فلا ضير في بناء المناخ الملائم للأخذ بابتكارات الحداثة تجنباً لما أسماه أدونيس " بصدمة الحداثة " .

إن تجديد النظام التربوي العربي هو الحداثة الأكبر للولوج إلى الألفية الثالثة لنتخذ موقعنا في عالم متغير ومتجدد باستمرار . ومن الخطأ الاعتقاد بأن النظام التربوي لا يتجدد الا بالحداثة وحدها ، فهذا اجتهاد قصير المدى يهدر مخزوننا ورصيدنا التاريخي والحضاري الذي هو متأصل في وجداننا ، بل علينا أن نطوع الحداثة بصهرها مع ما لنا من موروث إنساني في وعاء حضاري

لتنمية المهارات والمعارف الحديثة واكتساب الاتجاهات وبناء نظام تربوي مرن ومتجدد ينطلق من تراثنا الحي لا الميت . فحضارة الأمة هي تراكمات تاريخية لوحدات فكرية صائبة في تاريخها .

وتتمثل الإشكالية التاريخية لقضايا النهضة والحداثة في عدم تبلور الفكر النهضوي في نظام تربوي متجدد يقوم على بناء الوعي الجماهيري لتشكيل عقلية حضارية تستطيع أن تجابه تحديات ابيستيمولوجية تغير من نسق المفاهيم والقيم لتنشئ علاقة فكرية مع البيئة لتكوين الإبداع والابتكار . إذا لا يمكن لنمط تربوي تقليدي أن يفجر الطاقات الكامنة لدى الفرد لإفراز البحث والتطوير والاستقصاء لتحقيق نهضة علمية وتكنولوجية .

فالنظام التربوي العربي يجب أن يحقق حدثه بتجاوز التخلف الحالي في القفز إلى مرحلة العولمة لمسايرتها والأخذ بلعبتها بكل ثقة وبصيرة ، وليستطيع العرب الولوج بها مع العالم الآخر في موقف الند للند .

والحداثة الحقيقية هي القضاء على التخلف وبناء نظام تربوي حديث يخاطب العقل لا الذاكرة ، يأخذ بجميع عناصر الحداثة المعاصرة (ما بعد الحداثة) ، لبناء أخلاقيات الطفولة المبكرة للإنسان المسلح بالفكر التحليلي الناقد ، المبني على الاتجاهات الحديثة في الرياضيات والعلوم واللغات وتكنولوجيا المعلومات ، لبناء قيم الإبداع وحرية التعبير وحقوق الإنسان ، بتفجير الطاقات الكامنة لبناء المجتمع المدني الحر المتكامل كما رآه جان جاك روسو في " نظرية التربية " ، وجون ديوي في " العقلانية " وايراسموس في " الإنسانية " ، وكانط في " الحرية " ، ومنتسوري وفرويل في " المدرسة المعاصرة " .

وبذلك يستطيع النظام التربوي أن يحدث تحولات بنوية في المجتمع العربي نحو مشروع نهضوي شامل على أساس علمي يهدف إلى تكامل الفرد بأبعاده العقلانية وتصوراته العلمية وقيمه الأخلاقية . لذا فالمدرسة ليست في مبانها ومختبراتها وصفوفها ، بل هي في منهجية التعلم والمعلم القادر على بناء عقل

إنساني على أساس القدرة والإبداع وبناء المعرفة . ومن غير الحداثة يصعب على النظام التربوي أن يحقق نهضة اجتماعية وحضوراً ثقافياً .

## إسهامات التعليم .

يعد التعليم من أهم الركائز التي تقوم عليها المجتمعات في أي مكان في هذا العالم وقد اتسع التعليم في أيامنا هذه وتفرع نتيجة التغير في وسائل الاتصال كما أنه اتسع في مجالاته وتميز بالتخصصية والتركيز على المجال الواحد والتبحر فيه ، وتعتبر المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات في الدولة فهي تقوم باستقبال وإعداد الطلبة وفق سياسة موضوعه لتحقيق الأهداف التعليمية والاجتماعية والسياسية التي تهدف إليها الدولة ، هذا بالإضافة إلى أنها تعمل أيضاً على إعداد العناصر البشرية المؤهلة من أصحاب المهارات الفنية والتقنية المتوسطة وذلك لتنفيذ خطط التحول الاجتماعي والاقتصادي والتي تلي احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة ولذا فأن للتعليم إسهامات كثيرة في مختلف نواحي الحياة للمجتمعات ومن بين أهم هذه الإسهامات ما يلي :

## أولاً : إسهامات التعليم في الاستقرار السياسي :

- ١ . يعد التعليم من أهم ركائز النظام السياسي إذ ان العملية التربوية تعتمد على توعية الأجيال بالرؤى السياسية للنظام ، وكيفية تحقيق هذه الرؤى من خلال توجيه الأجيال الناشئة على ذلك . ويمكن القول بأن النظام التعليمي هو تعبير بصورة أو بأخرى عن طبيعة وبنية النظام السياسي وتوجهاته العامة
- ٢ . تعتبر العملية التعليمية إنتاج ثقافة للمجتمع والايديولوجيا السائدة فيه ، وفي بني المجتمع السياسية والاقتصادية وتكتسب المشاكل التربوية والتعليمية بعدا سياسيا ، ومن هنا تبرز الصلة الوثيقة بين النظام السياسي للمجتمع والنظام التربوي فيه وهذه العلاقة الوطيدة بين النظام السياسي والنظام علاقة باتجاهين تغذي كل منها

الأخرى . فالمجتمع مؤثر ويغير في مسيرة العملية التربوية التعليمية كما تؤثر النظام التربوي المتجدد لاحداث التغيير في المجتمع .

٣- ان تكافؤ الفرص في العملية التعليمية تساعد على الاستقرار لدى مختلف شرائح المجتمع ، وذلك من خلال إبراز ديمقراطية التعليم التي تعمل على تنمية روح الانتماء للنظام السياسي أولاً وللوطن ثانياً . وعلينا أن نخلق نظاماً تعليمياً فعالاً للطلبة كافة على أن يشمل الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية ، لذا على الحكومات وفي هذا السياق تحقيق مستويات عليا من التعليم وتعزيز المساواة في فرص التعليم وتحقيق مصالح الضعفاء مثلما تحقق مصالح الأقوياء .

٤- يؤدي مستوى التحصيل العلمي الذي يحققه الأفراد في المجتمع إلى إعادة تعريف دور هؤلاء الأفراد في بناء التعددية السياسية القائمة على الحوار واحترام الاختلاف في الرأي .

٥- تعمل العملية التعليمية على تنمية روح الانتماء وتعزيز الوحدة الوطنية الأمر الذي ينعكس بالتالي على الاستقرار السياسي في البلاد . و التعليم في جملته يشيع العلم والاستنارة العقلانية في طلابه والراغبين فيه . والنظام التعليمي يتمتع بقدر من الاستقلالية تتيح له ان يساعد في تكريس وتشكيل وعي الأجيال الجديدة . وعلى التعلم تحقيق الفروق الفردية لتعزيز مواهبهم وحوافزهم وثقافتهم لتلبية احتياجاتهم . لذا هناك حاجة ملحة لخلق طرائق جديدة في المناهج والتدريس على حد سواء .

٦- تعمل العملية التعليمية على توعية وتنوير أفراد المجتمع بحقوقهم في المشاركة السياسية وتشجيعهم لممارسة هذا الدور من خلال المؤسسات ذات العلاقة .

٧- تساعد العملية التعليمية على زرع ثقافة مجتمعية تحافظ على النسيج الوطني المتماسك في نبد أعمال العنف ومحاربة الأعمال الإرهابية التي تلحق الضرر بالوطن والمواطن . إذ يحتاج الطلبة إلى تنشئة شخصية وعاطفية إذ لا يمكن فصل التعليم عن التطورات الاجتماعية والعاطفية والأخلاقية . فالطلبة المتعلمون ليسوا مجرد أوعية فكرية تحشى بالمادة الأكاديمية التي يتم تدريسها . لذا علينا تكريس الحاجة

البشرية إلى المحافظة على القيم الروحية ، إذ أننا نرعى من خلال التعليم إلى تكملة الكائن البشري وبشكل متكامل .

٨- تسهم العملية التعليمية وخاصة الجامعية منها في الاعتماد على الذات والتخلص من التبعية السياسية التي تتقلب وتتغير تبعاً لأهواء ورغبات الغير .

### ثانياً : إسهامات التعليم في الاستقرار الاقتصادي .

١- يعد التعليم الوسيلة الهامة التي يتم بواسطتها إيجاد القاعدة الصلبة للتنمية ، وتزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة والمدربة وبالفئة القيادية التي عليها تقع مسؤولية ضمان استمرارية تنميته وتطويره باتجاه تحقيق الأهداف المجتمعية التي يطمح إليها. فمن بين أهم مخرجات التعليم بمراحله جميعها هو الفرد القادر على الاستفادة مما اكتسبه من المعرفة للإسهام في التنمية فالإنسان هو أداة التنمية ووسيلتها وغايتها . ولكن لكي يكون إعداد الثروة البشرية مثمراً وفاعلاً فإنه يلزم الاعتناء بجودة مخرجات التعليم ومواءمتها مع التنمية .

٢- تؤدي الأبحاث العلمية التي تقوم بها المؤسسات العلمية الى منتجات اقتصادية ، وعندما يدرك الباحث أهمية ما توصل إليه من منتج ، فإنه في غالب الأحيان لا يعرف كيف يخرج به إلى عالم الإنتاج والتسويق إلا إذا كان هناك مؤسسات قادرة على استغلال هذه المنتجات وإخراجها الى حيز الوجود . وهنا يأتي دور الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال لتحويل هذه المنتجات إلى سلع وخدمات تكنولوجية لتسهم في بناء الاقتصاد المعتمد على الذات وخاصة في مجالات الاقتصاد المعرفي .

٣- تتعدى إسهامات التعليم تخريج الخريجين وإنجاز الأبحاث والإسهامات الاقتصادية الأخرى إذ تشمل أدواراً عامة وإن كانت جانبية إلا أن لها أهمية كبيرة ، فالإسهام في توعية المجتمع برمته يشمل جوانب عدة فكرية وعلمية وثقافية وسياسية وفنية وتنظيمية واجتماعية .

٤- يعمل التعليم على توفير الكوادر البشرية المؤهلة التي تمتلك المعرفة والمهارات التي تلبي احتياجات القطاعات التنموية جميعها. بالإضافة إلى ذلك ثمة حاجة إلى قوى عاملة منتجة وعالية المهارات للمحافظة على التنافسية محليا وإقليميا . ويتعين على التربويين لمجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين على تطبيق مبدأ التعلم مدى الحياة وما يتضمن ذلك من مناهج نظامية وغير نظامية .

٥- يلعب كل من التعليم والبحث العلمي دورا حيويا في تطوير الجانب الاقتصادي، وكلاهما ضروري للانتقال إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة التي تدعم النمو الاقتصادي وتساعد في تكوين الثروة وتراكمها .

٦- يعني نجاح التعليم العام بطبيعة الحال تطوير نظام للتعليم العالي ، بما في ذلك كليات خدمة المجتمع ، كما يعني ربط التعليم المهني بشكل وثيق مع قطاعي الأعمال والصناعة ، وكذلك إتاحة الخدمات التعليمية لكافة الأطفال المعوقين ، جسدياً أو عقلياً .

يشير جون آبوت (John Abbott) إلى النقطة المركزية حين يقوم إن " المجتمعات الناجحة في القرن الحادي والعشرين سوف تقوم فيها مجتمعات تعلم تتفق مع حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بشكل متواصل " .

يقدم لنا التعليم - ونحن أمام تحديات العالم المجهول - الأسس اللازمة لحل المشكلات التي نواجهها ، إذ يعطينا التعليم معيناً من المعرفة وحملة من الخبرات التي تحرك عجلات التنمية ، ويقدم لنا أصحاب المشروعات الضخمة ويوفر فرص العمل . كما أنه لا استغناء عن التعليم في تطوير مجتمع ديمقراطي قائم على الحرية والعدالة الاجتماعية ، مما يقلل من الإقصاء والتهميش والاضطهاد والجهل .

ولكن أي نوع من التعليم ذلك الذي نتخيله للقرن الحادي والعشرين ؟ يعد التعليم عملية مستمرة لتطوير المعرفة والمهارات ، غير أنه أيضاً عملية تطويرية ارتقائية لا بد من أن تكون مرنة من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة للمجتمع المحلي والإقليمي والعالمي .

أما المزية التنافسية فستكون العامل المحدد للبقاء على قيد الحياة في اقتصاد السوق العالمي ، وعليه فإن قانوني اللعبة الجديدة هما الكفاءة والابتكار . وفي تحقيق الأمر لا يمكن تحقيق هذه المتطلبات إلا من خلال إعداد موارد بشرية منافسة لتلبية الاحتياجات الناشئة للعولمة .

### ثالثا : الإسهامات في الاستقرار الاجتماعي

١- تعتبر العملية التعليمية واحدة من أهم العوامل المؤثرة في إنتاج وإعادة إنتاج البنى الاجتماعية المختلفة . لقد أصبح من المسلمات الآن بأن التعليم ليس عملية اجتماعية منفصلة عن باقي بنى المجتمع، فمدخلات التعليم لا تؤثر على مخرجاته فحسب ، بل هي عملية تعيد تركيب البنى الاجتماعية على أساس مقارب لواقعها أو مغاير له اعتمادا على محتواها .

٢- يتركز دور التعليم في ربط مخرجاته بحاجات المجتمع الآنية والمستقبلية والتفكير في كيفية الاستفادة من طاقات المجتمع، وتسخيرها لخدمة الوطن والمواطن . وهذا يدل على مستوى الممارسة التربوية لإيجاد آلية لربط المناهج وحاجات المجتمع . ويتصل بذلك دور المعلم والمنهج في ترسيخ القيم الاجتماعية الايجابية كالتعاون ، والوفاء ، والإخلاص ، والتضحية وغيرها من القيم الرفيعة التي لا غنى عنها لأي مجتمع ينشد التطور .

٣- يعمل التعليم على تعميق الانتماء للوطن وبذلك يدمج الطلاب في المجتمع بعيدا عن هويته الطائفية أو القبلية أو العائلية ، وينصهر في الإطار الاجتماعي بحيث يكون مسؤولا عن مصير وطنه ، وبحيث لا ينسى واجباته وهو يطالب بحقوقه ، ولا يغفل مسؤوليته عند مطالبته بالحرية .

يجب النظر إلى التعليم من منظور أوسع بوصفه دعامة وأسس للتنمية البشرية فالإنفاق على التعليم لا يحمل صبغة اجتماعية فحسب بل هو أيضا استثمار اقتصادي وسياسي مدر للفوائد على المدى البعيد . كما ان مهمة التعليم هو نقل الثقافة من جيل

إلى جيل، وتزويد المجتمع بالكفاءات التي يحتاجها مستقبلاً، لذا توجب على التربية ان تراعي سرعة التحولات التكنولوجية الحالية .

إن فهم قضايا الهوية والتعامل معها قضية مهمة للغاية . فهناك صراعات ضمنية بين القيم الدينية والدينيوية وبين الولاءات الوطنية والإثنية أو الدينية . ولعل حل صراعات كهذه أصعب بكثير من حل الصراعات بين الدول . إن قدرة التعليم المنظم في المدارس والجامعات على التقليل من بعض هذه الصراعات محكومة إلى حد بعيد بالإرادة السياسية للقياديين في المجتمع نحو مشاركة جدية وإيجابية للتربية والتربويين في مثل هذه القضايا ، غير أنه لا أمل يذكر في الحد من مستويات هذه الصراعات من دون مشاركة تربوية ، ولن تكون الاستراتيجيات العسكرية كافية بحد ذاتها .

فالتعليم النظامي وغير النظامي منذ مرحلة مبكرة وحتى مرحلة البلوغ له دور مهم في إعداد الأفراد ومدتهم بالمعرفة والمهارات والمواقف اللازمة ، ليكون سلوكهم إنسانياً أو تعاونياً أو سلمياً أو ميالاً لحل الصراعات أكثر من ذي قبل . كما يجب أن يصل التعليم الفعال إلى قطاعات المجتمع كافة وبطريقة تجعل مشاركتهم مشاركة شخصية ، إذ إن تغييراً في المواقف العاطفية الإنسانية أمر ضروري إذا ما أردنا مواجهة التحديات القائمة .

من التحديات ذات الصلة الماثلة أمامنا أن نصل إلى طرق واقعية لسد الفجوة الهائلة بين الأغنياء والفقراء في العالم ، هذه الفجوة موجودة في المدن ذاتها ، أو بين المدينة والمناطق الريفية ، أو في الدول ذاتها ، أو بين دولة وأخرى ، وفي مناطق العالم المختلفة وبينها ، وهو الحد الفاصل بين الشمال والجنوب . وكما نعرف جميعاً فإن الرفاهية المتنامية لا تضمن لنا توزيعاً عادلاً للموارد ، فالفجوة ليست اقتصادية بحسب لأن الفرق في " رأس المال الاجتماعي " بما في ذلك إتاحة الوصول إلى المعلومات والتقنيات الجديدة له أهمية مساوية تماماً .

وتواجه دول أخرى فجوات مماثلة ، فعلى نطاق العالم نشهد فروقاً واسعة في التنمية والثروة والسلطة بين العالم المتقدم الثري ومعظم أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق

الأوسط وأجزاء من آسيا . إن سد الفجوة في التعليم والفرص والإنجازات يجب أن يكون جزءاً من الجهود المبذولة لمواجهة هذا التحدي .

## الديمقراطية :

الديمقراطية أو " حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب " أما مباشرة من قبل الشعب نفسه دون وسيط وتسمى الديمقراطية المباشرة ، أو من خلال انتخاب نواب يمثلون الشعب وهي الديمقراطية النيابية ، وقد تكون مزيجاً لهاتين الطريقتين بواسطة النواب والشعب لكل منهما مهامه ، وتسمى الديمقراطية شبه المباشرة . وبالرغم من ذلك ، فإن مفهوم الديمقراطية يكتفنه الغموض ، ويكثر حوله الصراع بين ممارسي العمل السياسي ، ويتعطل نتيجة ذلك التحول الديمقراطي في البلدان العربية .

ويعود الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية إلى وجود اشكاليات فكرية ، تحول دون قبول تيارات فكرية وسياسية للديمقراطية من خلال فهمها لها . وأهم هذه الاشكاليات يتمثل في احتمالات التناقض بين الديمقراطية والإسلام . وكذلك احتمالات الترابط العقائدي بين الديمقراطية وعقائد الغرب واتجاهاته . ومما هو جدير بالتأكيد إن الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية ، لا ينحصر في اختلاف وجهة نظر الدولة عن المجتمع ، أو وجهة نظر الحكومات عن قوى المعارضة ، إنما يمتد الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية ، وبالتالي جدوى ممارستها ، والعمل من أجل تحقيقها ، إلى التيارات السياسية والأحزاب والحركات التي تنشأ التغيير وتعمل من أجله . إن الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية يطال فصائل مهمة من التيار الديني الإسلامي ، والتيار القومي العربي ، والتيار الاجتماعي اليساري ، والتيار الليبرالي . وتقف اليوم ، بكل أسف تحفظات كل طرف على مفهوم الطرف الآخر للديمقراطية أو الشورى الملزمة، عائقاً أمام ضرورات تنمية فكر سياسي ديمقراطي يعترف فيه كل طرف بوجود الطرف الآخر ، ويقبله شريكاً كاملاً في الوطن ، ويحترم حقه في التعبير ويراعي مصالحه ويضمن له حق المشاركة السياسية الفعالة . ومما لا شك فيه أن اختلاف القوى

والتيارات السياسية حول مفهوم الديمقراطية يحول دون انتشار فكر سياسي يؤسس عليه العرب والمسلمون إجماعاً كافياً لمواجهة أنماط حكم الوصايا على الناس ، واستبدالها بنظم حكم لا تكون السيادة فيها لفرد ولا لقلّة ، وإنما يكون الأمر شورى بين الناس والشعب مصدر السلطات .

### إسهامات الديمقراطية في الاستقرار السياسي .

- ١ . تحرض الديمقراطية على سيادة القانون والحرية المسؤولة ، واحترام الرأي والرأي الآخر وان يسود رأي الغالبية وتُحترم الأقلية
- ٢ . تعمل الديمقراطية على تأسيس وتنفيذ تنمية سياسية شاملة عبر مؤسسات المجتمع المدني المختلفة . فالديمقراطية روح تمارس فيها وتطبق كافة مجالات الحياة للمجتمع .
- ٣ . يقوم تطبيق الديمقراطية على الوعي الكامل لمن يمارسونها ، حتى لا يساء فهمها واستخدامها وذلك لتعزيز مبادئها المتمثلة بالمساواة والحرية وسيادة القانون .
- ٤ . ان الديمقراطية تتفادى التطاول على هيئة الدولة ومؤسساتها لكونها سلوك مسؤول ومنهج حياة كريم كما أنها لا تعطي الحق لأي فئة بادعاء احتكار الحكمة والحقيقة ، مثلما أنها لا تبيح لأحد الاعتداء على حقوق الغالبية العظمى من الشعب .
- ٥ . الديمقراطية المعاصرة اليوم أكثر تواضعاً مما يعتقد البعض حولها أو ينسبها إليها أو يطالبها به . فهي أبعد من أن تكون عقيدة شاملة ، وهي أقل من أن تكون نظاماً اقتصادياً - اجتماعياً ، له مضمون عقائدي ثابت . إن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها . وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته ، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع ، بالتالي ، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية ، وتصل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد

الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلية في المجتمع وتؤسس عليها الجماعات السياسية إجماعاً كافياً . وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عندما حررت منهجها في الحكم من الجمود ، فتأصلت في مجتمعات مختلفة ، من حيث الدين والتاريخ والثقافة . كما تمكنت من ذلك عندما نفت عن نفسها شبهة العقيدة التي ينسبها البعض إليها من خلال ملاحظة المضمون العقائدي للممارسة الديمقراطية في مجتمعات تسود فيها أصلاً تلك العقائد . وتمكنت الديمقراطية المعاصرة ، من خلال تحرير نفسها من صفة الجمود ، ونفي شبهة العقيدة ، أن تصبح منهاجاً عملياً وواقعياً يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار ، ويراعي مرحلة الممارسة الديمقراطية ، والنتائج المطلوب تحقيقها من نظام الحكم الديمقراطي . إن الديمقراطية المعاصرة منهج يبدع الحلول ويكيف المؤسسات دون إخلال بالمبادئ الديمقراطية أو تعطيل المؤسسات الدستورية التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية قائمة دون مراعاتها والعمل بها .

٦. تعد الديمقراطية من ركائز الأمن الوطني ، والأرضية الصلبة لبناء وطن موحد قوي بمجموع طاقات وقدرات شعبه ، التي هي قوته الذاتية . كما ان الأمن الوطني يشكل الدرع الواقي للديمقراطية ، فهما توأمان يهدف كل منهما الحفاظ على المصلحة الوطنية ، إذا ما أحسن استخدامها ، وخلاصة القول ان الأمن الوطني مسؤولية الجميع ليغدو الوطن واحة آمنة مزدهرة وجبهة مستعصية على الاختراق .

٧. تدعم الديمقراطية الأجهزة الأمنية لكي تقوم بدورها في الدفاع عن الوطن وتوفر أسباب الأمن و الاستقرار والازدهار والتقدم ، وحماية الأرض وأمن الشعب من أي عبث ولا تسمح الديمقراطية بالافتراء والتشكيك في أهمية دور الأجهزة الأمنية الوطنية ، المكلفة بحماية مصالح الوطن والمواطنين ، لان ذلك يمثل مساساً في أمن الوطن وأهله .

٨. تدعم الديمقراطية المؤسسات السياسية من خلال عدة أركان ذات طابع مؤسسي ، ممثل بمجلس الأمة ، والأحزاب السياسية الشرعية والمرخصة وكذلك من خلال الأركان المنهجية التي تفرض الالتزام الدستوري والحرية المسؤولة

والحوار ، فضلا عن الأركان السلوكية مثلة في احترام الرأي الآخر ، والإقبال على المشاركة واحترام القانون .

٩ . تتجلى إسهامات الديمقراطية بأهدافها إذ يرى البعض ان ديمقراطية النظام السياسي هو احد الأهداف ويرى البعض الآخر أنها تهدف إلى بناء الدولة الآمنة القوية المستقلة

١٠ . ان النهج الديمقراطي عنصر أساسي لتعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته والإسهام في تحقيق وحدة الشعب وحماية أمنه الوطني .

١١ . ان التطور الديمقراطي الناجح المستند على زيادة ورفع مستوى الوعي السياسي لقيم المشاركة السياسية الديمقراطية والبناء القانوني والمؤسسي لمجتمع الدولة ، يحتاج إلى مجتمع قوي ناضج وحديث .

### ثانيا : إسهامات الديمقراطية في الاستقرار الاجتماعي .

١- من بين أهداف الديمقراطية تطابق المصلحة الفردية مع مصلحة الجماعة وإيجاد الهوية الفردية والحرية وبناء المجتمع المتماسك .

٢- ان الديمقراطية هي خير ما يضمن العدالة الاجتماعية في القانون والواقع والعرف .

٣- تهدف الديمقراطية إلى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٤- تتيح الديمقراطية المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في كافة مناحي الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات .

### ثالثاً : إسهامات الديمقراطية في الاستقرار الاقتصادي .

- ١- هناك علاقة قوية بين الوضع الاقتصادي والديمقراطية ولكن ليس هناك اتفاق على طبيعة هذه العلاقة فالديمقراطية شرط لنجاح التصحيح الاقتصادي الذي يتطلب قرارات صعبة وتضحيات شعبية كبيرة ، ومن المشاركة في صنع تلك القرارات والافتناع بضرورة تلك التضحيات ، فالإصلاح الديمقراطي والاقتصادي يسيران جنباً الى جنب . والمفروض ان لا تفشل عملية الإصلاح الاقتصادي في ظل الديمقراطية لأنها تظل قابلة للتعديل حسب المتغيرات ولكن إذا فشلت لأسباب خارجية كالعدوان أو الحصار أو قطع المعونات ، فان الديمقراطية تظل السلاح الأخير ضد العدوان فالعالم لن يهضم فكرة معاقبة بلد ديمقراطي أو الاعتداء عليه . و لا بد لنا ان نتحقق في مدى ديمومة الارتقاء الاقتصادي في ظل النهج الديمقراطي ففي حالة حدوث فشل في إصلاح العملية الاقتصادية لأسباب محلية أو وجود خلل يحول دون الارتقاء الاقتصادي لا بد لنا من التحقق أيضاً من أسباب هذا الخلل هل هو ناتج عن النظام الديمقراطي نفسه أم ناتج عن الأشخاص القائمين عليه .
- ٢- تسعى الديمقراطية إلى احترام إنسانية الأفراد وحماسهم وتوفير العيش الكريم لهم وتحقيق المساواة الاقتصادية لهم .
- ٣- أن إتباع النهج الديمقراطي كنظام سياسي يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي الوطني والسلام الاجتماعي .
- ٤- يقتضي تحقيق الديمقراطية شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع الذي يعملان فيه على قدم المساواة وعلى نحو متكامل مما يكفل لهما إثراء متبادل نظراً لما بينهما من اختلاف . ويمثل السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطاً للديمقراطية وثمرتها من ثمارها .

\* أما اسهامات الديمقراطية في مجال التطوير الإداري الذي له علاقة وثيقة بالاقتصاد فيجب ان يسوده النظام الديمقراطي و خاصة في قطاعات الاعمال و المؤسسات الاقتصادية ، و السماح بالرأي المعارض المبني على أسس عملية صحيحة وسليمة ، بهدف المصلحة العامة وليس لمنفعة شخصية والقضاء على الانحراف الذي يتمثل في شيوع السلوك الانتهازي والأناني ، أو الميل إلى استغلال السلطة بطريقة تتضارب معها المصلحة العامة لحساب المصلحة الفردية أو الانحراف بالسلطة البيروقراطية في غير مجالها المشروعة كما قد يتمثل الانحراف في الرشوة والواسطة والمحسوبية، وضياع المقاييس الموضوعية التي تقيم من خلال الأداء .

- للديمقراطية ايضا دور كبير في تعزيز مبادئ اللامركزية الإدارية الذي يساعد على تفعيل دور الحكام الإداريين للمساهمة الفاعلة في تطوير النهضة التنموية ، والتطوير الاقتصادي وللتعاون مع مواطني وحدائقهم الإدارية على حل مشاكلهم لتتمكن الإدارة بعدها من التفرغ للتخطيط والتنفيذ والإشراف .

- تمنح الديمقراطية الحرية المسؤولة ، تلك الحرية التي لا تسمح بالحيلولة بين الأفراد وأعمالهم أو اختيارهم لها ، ولا ان يفرض عليهم عمل بعينه. ولا الحيلولة بينهم وبين مزاوله النشاط التجاري ، أو الصناعي أو الزراعي الذي يرغبونه ، كما تضمن أيضا حظرا لاحتكار بعض الأعمال ، بواسطة هيئات معينة ، وتعني حرية العمل أيضا : تقرير حق الإضراب عن العمل لمن يريد ذلك . الا ان الحرية لا تمنع من تدخل الحكومة في تنظيم القواعد الخاصة بالعمل لمزاولة التجارة أو الصناعة وذلك حفاظا للصالح الاجتماعي وبذلك لم تكن هذه الحرية مطلقة فللحكومة ان تمنع النساء و الاطفال من مزاوله الأعمال الشاقة صونا لصحتهم ولها ان تضع المؤهلات الواجب توفرها لمن يزاولون أعمالا معينة و لا يعتبر ذلك إهدار للحرية و للحكومة ان تنظم العلاقة بين العمال و أصحاب العمل بالالتزام بالشروط الصحيحة و العلاج و التأمينات الاجتماعية و تحديد ساعات العمل و سياسة الأجور و التعويضات وذلك بهدف التوفيق بين مصالح الأفراد و الصالح العام ، فلكل من يعمل الحق في ان يتقاضى عن عمله أجرا عادلا و

مناسبا يكفل له و لأسرته حياة كريمة يضاف إلى هذا الأجر عدد من وسائل الحماية الاجتماعية اذا اقتضى الأمر .

- توفر الأجواء الديمقراطية البيئة المناسبة لدوران عجلة التطور والتقدم بسرعة فهي أجواء مفعمة بالحياة والحركة عكس الأجواء الأخرى التي تتسم بالجمود والركود وفقدان القدرة على التطور . فالأجواء الديمقراطية تسمح بولادة الأفكار الجديدة وتساعد على النمو لتجني من عنفوانها لاحقا ثمرا تساعد على إضفاء المزيد من الرفات على حياة الفرد والمجتمع.

\* أن للديمقراطية مزايا ايجابية على التنمية الشاملة وتطور الدولة وازدهارها وترسيخ قيم الحرية والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع . فالديمقراطية بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة ، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل وليست فقط أشكالا مفرغه للروح أو مجرد مظاهر . وهي بهذا المعنى ليست شكلا قانونيا فقط ، وليست حالة مؤقتة ، أو هبة أو منحة من احد وإنما هي حقوق أساسية لا غنى عنها ، وهي دائمة ومستمرة وهي قواعد وتقاليد تعني الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز . ويتحدد هيكل الديمقراطية بالطريقة التي ننظم بها علاقتنا مع بعضنا البعض ابتداء من العلاقات داخل الأسرة الواحدة ومرورا بالعلاقات الاجتماعية وصولا إلى الطرق التي نختار فيها ممثلينا في المؤسسات القيادية التي تصنع القرار والأساليب التي نتبعها في تأسيس أحزابنا السياسية ومؤسساتنا المدنية الأخرى التي تضمن تواصلنا مع المجتمع من جهة ، وتضمن رقابة فاعله على السلطة الحاكمة ومؤسساتها من جهة أخرى .

وأخير أن العالم اليوم يشهد تأطيرا و تثبيتا للأساليب الديمقراطية في النهج السياسي حيث ان الدول الكبرى تضع ضمن أولوياتها التعاون و التعامل مع الحكومات المنتخبة ديمقراطيا و لذلك يجب علينا العمل على ترسيخ النهج الديمقراطي حتى يتسنى لنا مواكبة عجلة التطور في جميع النواحي السياسية و الاقتصادية و العلمية و الاجتماعية التي هي محور الاستقرار و التطور في العالم اجمع .

## التوصيات :

- ١- إدخال بعض التحسينات على النظام التعليمي من وقت لآخر لمواكبة التطورات العلمية الحديثة المتسارعة وذلك بهدف إعداد جيل قادر على تنفيذ العملية التنموية الشاملة .
- ٢- الدراسة الوافية للمشاريع التربوية الهادفة الى إحداث نقلة نوعية في التعليم والعمل على هئية البيئة التربوية المناسبة والاستفادة من الخبرات التربوية المحلية والعربية والدولية بهدف تحسين المستجدات التربوية .
- ٣- وضع خطة إصلاحية شاملة لتطوير التعليم مع التنسيق مع كافة الجهات المعنية لإعداد أجيال قادرة على تدعيم البنية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.
- ٤- إعادة النظر في فلسفة التربية وأهدافها التعليمية بحيث تتفق والمسار الديمقراطي وتفعيل الانتماء الوطني في التعليم مما يساعد على تحسين العملية التعليمية الشاملة.
- ٥- تشجيع البحث العلمي الموجه لخدمة المجتمعات و تنميته من خلال التركيز على البحث العلمي التطبيقي و زيادة المخصصات المالية لتلك الغاية.
- ٦- العمل على دمج اهداف التعليم للجميع ضمن السياسات العامة والبرامج و الانشطة بأسلوب يلتزم بأطار خطة العمل العالمية لتحقيق اهداف التعليم للجميع .
- ٧- تطبيق الديمقراطية القائمة على مبادئ ثابتة وفق ضوابط معينة تستمد شرعيتها من الاسلام اذ ان الديمقراطية لا يمكن ان تعمل دون مصداقية و ينبع جذور هذه المصداقية من الاسلام .
- ٨- العمل على تنمية مفاهيم الديمقراطية و حقوق الانسان لدى شعوب المنطقة وفق استراتيجيات تربوية و علمية متطورة .
- ٩- دعم الديمقراطيات الناشئة و مساعدتها على النمو و التطور و إيجاد تشريعات لها تعمل على ادخال وسائل الاتصال التكنولوجي و التطور التقني سواء في العملية السياسية او الاقتصادية او التربوية او الاجتماعية .

١٠- العمل على اعداد صيغ تهدف الى محاربة كافة اشكال التطرف و التفرقة الطائفية والعنصرية ومكافحة الفقر والبطالة التي هي سبب رئيسي من اسباب الفوضى وعدم الاستقرار .

١١- ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية فارتفاع مستوى المعيشة يعد ضروريا لزيادة المشاركة السياسية .

١٢- ولكن المهم أن نحقق رسالة الجامعة في المحافظة على استقلاليتها وتحقيق أهدافها الثلاثة وهي :

أ. خدمة التعليم على أساس النوعية والجودة ، بحيث تكون مخرجاته ذات كفاءة ومقدرة لبناء الاقتصاد المعرفي القائم على ذكاء الرأسمال البشري ، والموائمة مع التنمية واقتصاد العولمة .

ب. خدمة البحث والتطوير ومنظومة التأليف والترجمة والنشر في بناء المعرفة ، وإنتاج السلع التكنولوجية والخدماتية لرفد الإنتاج القومي ، والحد من البطالة وتحسين مستوى الحياة للأمة .

ج. خدمة المجتمع ، بتفاعل الجامعة مع مختلف شرائح المجتمع الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية ، ورفد مؤسسات المجتمع بالخبرة والاستشارة .

## قائمة المراجع

١. أمين هويدي ، الوطن العربي وخيارات المستقبل ، الوطن العربي وخيارات المستقبل، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2000 ، (ص 223 - ص 234 ) .
٢. محمد أركون ، نقد العقل الإسلامي .
٣. محمد عايد الجابري ، نقد العقل العربي .
٤. محمد أركون ، أي فكر عربي حديث نريد ؟ ، المؤسسة العربية للتحديث العربي - سوريا ، (ص 9 - ص 15) .
٥. عدنان بدران ، الجامعات الأردنية والبحث العلمي في العلوم مقارنة مع العالم والعالم العربي ، المؤتمر الأول للبحث العلمي في الأردن 25-26 تشرين الأول 2003 ، جمعية أصدقاء البحث العلمي في الجامعات الأردنية ، (ص 25 - ص 65) .
٦. حسن نافعة ، التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في عالم القطب الواحد ، الوطن العربي وخيارات المستقبل ، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2000 ، (ص 161 - ص 176) .
٧. عدنان بدران ، نحو نظام تربوي تعليمي - تعليمي في عالم متغير ، الحداثة والحداثة العربية ، المؤسسة العربية للتحديث الفكري - بيروت ، 2004 ، (ص 205 - ص 229) .
٨. عدنان بدران ، رأس المال البشري والإدارة بالجودة : استراتيجيات لعصر العولمة ، التعليم والعالم العربي (تحديات الألفية الثالثة) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2000 ، (ص 129 - ص 164) .
٩. عدنان بدران ، التعليم العالي : واقع وطموح وسياسات ، استراتيجيات التعليم العالي في الأردن ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2006 ، (ص 31 - ص 47) .
١٠. شبل بدران ، نظام التعليم العربي والديمقراطية ، الحداثة والحداثة العربية ، المؤسسة العربية للتحديث الفكري ، 2004 ، ص 231 - ص 246 .

١١. عدنان بدران ، التعليم العالي : التطوير والتحديث ، استراتيجيات التعليم العالي في الأردن ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2006 ، (ص 169 - ص 172) .
١٢. برهان غليون ، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو ، حول الخيار الديمقراطي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 ، ص 109 - ص 168 .
١٣. عدنان بدران ، العلوم والتكنولوجيا : نظرة إلى الواقع العربي ، العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2002 ، (ص 107 - ص 116) .
١٤. عدنان بدران ، أي تعليم للعالم العربي في القرن الواحد والعشرين ؟ ، الوطن العربي وخيارات المستقبل ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2000 ، (ص 235 - ص 251) .
١٥. محي زيتون ، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .
١٦. طاهر حمدي كنعان ، متطلبات الإصلاح في العالم العربي ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2006 .
١٧. الطاهر لبيب ، التغيير الاجتماعي وثقافة الوسطية العربية ، متطلبات الإصلاح في العالم العربي ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2006 ، ص 161 - ص 175 .
١٨. صبحي أبو جلاله ومحمد العبادي ، أصول التربية بين الأصالة والمعاصرة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، 2001 .
١٩. ابراهيم عبد الله ناصر ، المواطنة ، مكتبة الرائد العربي - عمان ، 2003 .
٢٠. عبد العزيز الجلال ، واقع التعليم وسوق العمل العربي والدولي " صورة للواقع وتصور للمستقبل " ، دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم ، المنتدى العربي للتربية والتعليم ، 2007 ، (ص 47 ص 55) .
٢١. موضي الحمود ، أنماط التعليم الحديثة والتعلم مدى الحياة " تجربة الجامعة العربية المفتوحة " ، دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم ، المنتدى العربي للتربية والتعليم ، 2007 ، (ص 57 ص 64) .

٢٢. نعيم أبو الحمص ، واقع التعليم وسوقا العمل العربي والعالمي ، دراسات وأبحاث المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم ، المنتدى العربي للتربية والتعليم ، 2007 ، (ص 65 ص 70) .

٢٣. مؤلفون ، تحديات التاريخ والمستقبل ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2006 .

٢٤. مؤلفون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

٢٥. مؤلفون ، المشروع الحضاري العربي بين التراث والحداثة ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2002 .

٢٦. مؤلفون ، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 .

٢٧. فاديه احمد الفقير ، (2001) نساء مواطنات بدون ديمقراطية ، فصل في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (ص 194) .

٢٨. ماجد الحلو ، (1983) الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية ، الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، (ص 46) .

٢٩. عبد الرحمن منيف ، (2001) الديمقراطية أولا ، الديمقراطية دائما ، المركز الثقافي العربي للنشر .....

٣٠. عبد العزيز بن عبد الله الدخيل (2002) إسهامات التعليم الثالثي في التنمية الشاملة للمملكة العربية السعودية .....

٣١. صالح جرادات ، (2002) دراسات في الفكر السياسي والاجتماعي ، بحث في قضايا الديمقراطية وحقوق لإنسان ، دار الكندي ، اربد .....

٣٢. ياسر خالد الوائلي ، دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية ، مقالات ومحاضرات .....

**33. Adnan Badran, Status of Science & Technology, Arab States, UNESCO SCIENCE REPORT 2005, ps159-ps176.**

٣٤. نعمان محمد صالح الموسوي ، أهداف التعليم في البحرين ومهامه في المرحلة الرابعة .....